

# أصحاب المعاشات تحت سحق الغلاء .. دخل لا يكفي المعيشة ولا العلاج وقانون مقيد وحكومة لا تنظر إلى عجزهم



الثلاثاء 21 أبريل 2026 05:00 م

تكشف أزمة أصحاب المعاشات في مصر خللاً أعمق من مجرد شكاوى موسمية أو مطالبات متكررة بزيادة دورية الأزمة بدأت حين تركت الحكومة دخول هذه الفئة رهينة لزيادات محدودة ومؤجلة، بينما دفعت الأسعار صعوداً متواصلًا في الغذاء والدواء والخدمات الأساسية أصحاب المعاشات يعتمدون على دخل ثابت بحكم التعريف، لكن الدولة أدارت الملف كما لو أن هذا الدخل يستطيع ملاحقة التضخم أو احتمال موجات الغلاء المتتالية هذا التناقض لم يعد تفصيلاً اجتماعيًا هامشيًا، بل صار عنواناً لفشل واضح في حماية ملايين المواطنين بعد سنوات العمل الجاهز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعلن أن التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية بلغ 13.5% في مارس 2026، بعد أن كان 11.5% في فبراير 2026، وهو ما يعني أن القوة الشرائية للمعاشات تواصل التراجع في وقت أسرع من أي استجابة حكومية حقيقية

تؤكد الوقائع اليومية أن أثر هذا التراجع لا يبقى في الجداول الرسمية، بل ينتقل مباشرة إلى موائد الطعام وعيادات العلاج وصيديات الأحياء الأسرة التي يعيش عائلها أو أحد كبارها على معاش حكومي لم تعد تواجه فقط صعوبة في تحسين مستوى المعيشة، بل صارت تواجه صعوبة في الحفاظ على الحد الأدنى منها تقارير منشورة خلال أبريل 2026 رصدت أن الغلاء دفع أسرًا مصرية إلى مزيد من التقشف، كما نقلت عن الخبير الاقتصادي وائل النحاس قوله إن الزيادات المتسارعة جعلت أسرًا كثيرة عاجزة عن مجاراتها، مع امتداد الضغط إلى ملفات الصحة والتعليم نفسها حين تصل الأزمة إلى هذا المستوى، فإن المشكلة لا تكون في ضعف الزيادة فقط، بل في فلسفة حكومية كاملة تركت أصحاب المعاشات في مواجهة السوق بلا حماية فعلية

## دخل ثابت أمام أسعار متحركة

ثم يظهر أصل المشكلة في الفجوة الصريحة بين قيمة المعاش الفعلية وكلفة الحياة الفعلية الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي أعلنت أن الحد الأدنى للمعاش للمحاليين إلى التقاعد ارتفع إلى 1755 جنيهًا اعتبارًا من يناير 2026، بعدما كان 1495 جنيهًا، بينما وصل الحد الأقصى إلى 13360 جنيهًا هذه الأرقام قد تبدو محسنة على الورق، لكنها تصبح محدودة جدًا حين توضع أمام مسار الأسعار الفعلي في السوق الزيادة هنا إدارية، لكن التآكل هناك يومي ومباشر

وبعد ذلك تتضح الصورة أكثر حين تُقارن هذه الحدود بما يتعرض له المستهلك يوميًا بيانات منشورة في أبريل 2026 أظهرت ارتفاع أسعار الخضراوات 21.8%، واللحوم والدواجن 5.9%، والحبوب والخبز 1.5%. هذه ليست بنودًا ثانوية يمكن للأسرة الاستغناء عنها، بل هي جوهر الإنفاق اليومي لأي صاحب معاش لذلك فإن أي حديث حكومي عن تحسن أو حماية يفقد معناه حين تعجز الزيادة السنوية عن تغطية القفزات المتلاحقة في أساسيات المعيشة

كذلك يضع الباحث الاقتصادي والعمالي إلهامي الميرغني يده على الفجوة الأكثر فجاجة في هذا الملف الميرغني كتب في ديسمبر 2025 أن الحد الأدنى للمعاش بلغ 1755 جنيهًا اعتبارًا من أول يناير 2026، في وقت كان فيه الحد الأدنى للأجور 7000 جنيه، مطالبًا برفع الحد الأدنى للمعاشات ليعادل الحد الأدنى للأجور وإلغاء السقف الذي يمنع العلاوة السنوية من مواكبة التضخم الكامل هذا الطرح لا يوسع المطالب، بل يصف مقدار الانكشاف الذي تركت الدولة أصحاب المعاشات داخله

وبالتالي لا تبدو الأزمة منفصلة عن السياسة الاقتصادية العامة التي رفعت تكاليف الحياة ثم طلبت من أصحاب المعاشات التكيف معها الخبير الاقتصادي فخري الفقي أشار في أبريل 2026 إلى أن ارتفاع أسعار الغاز واضطراب سلاسل الإمداد زادا الضغوط التضخمية على الاقتصاد الناشئة لكن أثر هذه الضغوط يصبح أفسى في مصر لأن الحكومة لم تبني آلية حماية مرنة لأصحاب المعاشات، بل أبقتهم في مؤخرة الاستجابة رغم أنهم أول من يدفع فاتورة الغلاء

## قانون يربط الزيادة بسقف لا يحمي المعيشة

ثم تنتقل المشكلة من مستوى الدخل إلى مستوى القاعدة القانونية التي تحكمه قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019 ينص، وفق ما تؤكد الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وتناقضه تغطيات اقتصادية حديثة، على أن المعاشات المستحقة في 30 يونيو من كل عام تزداد اعتباراً من أول يوليو بنسبة لا تقل عن معدل التضخم وبما لا يزيد على 15%. هذه الصياغة تعني أن القانون يعترف بالتضخم من حيث المبدأ، لكنه يقيده بسقف قد يتحول في لحظة الغلاء إلى أداة لخفض الحماية لا لزيادتها

ومن هنا يصبح القصور القانوني جزءاً من القصور المعيشي نفسه حين يتحرك التضخم بسرعة أعلى من الزيادة الفعلية أو حين تتأخر المعالجة إلى موعد سنوي ثابت، فإن صاحب المعاش لا يخسر رقمًا على الورق فقط، بل يخسر شهوياً كاملة من قدرته الشرائية قبل أن تصل أي زيادة أصلاً الحكومة تعرف هذه الآلية، ومع ذلك تُبقيها كما هي، رغم أن الفئة التي تتعامل معها لا تملك مصدرًا بديلًا لتعويض هذا النزيف

كما أن الاعتماد على زيادة سنوية واحدة يثبت أن الدولة تدير الملف بمنطق الموازنة لا بمنطق الحق الاجتماعي الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي تتحدث عن تحسين تدريجي في الحدود التأمينية منذ 2019، لكن هذا التحسن لم يبلغ حقيقة أن قطاعات واسعة من أصحاب المعاشات ما زالت عند مستويات دخل منخفضة للغاية قياسًا بمصاريف المعيشة الأرقام التي أوردتها إلهامي الميرغني عن اتساع شريحة المعاشات الأقل من 3000 جنيه والأقل من 5000 جنيه تشرح حجم الهوة أكثر مما تشرحه البيانات الرسمية الاحتفالية

وفي هذا السياق يكتسب كلام وائل النحاس وزنًا إضافيًا، لأن الرجل يربط بين تسارع الأسعار واتساع العجز الأسري عن تحمل نفقات التعليم والصحة هذا الربط مهم لأن الحكومة غالبًا تفصل ملف المعاشات عن بقية أعباء المعيشة، بينما الواقع يقول إن الجنيه الذي يفقد قيمته في سوق الطعام يفقدها أيضًا في الدواء والمواصلات والدروس والعلاج لذلك فإن السقف القانوني الحالي لا يصنع استقرارًا، بل يوزع آثار الصدمة على أشهر السنة كلها

## من الغلاء إلى الدواء والغذاء ثم إلى الإفكار المنظم

بعد ذلك تظهر النتيجة الاجتماعية المباشرة لما سبق صاحب المعاش لا يفاوض السوق، بل يقتطع من احتياجاته الأسرة تبدأ عادة بتقليل جودة الطعام، ثم تقلل شراء اللحوم، ثم تؤجل العلاج، ثم تستغني عن إنفاق ضروري كان يعد أساسيًا قبل سنوات قليلة هذا المسار رصدته شهادات منشورة خلال أبريل 2026، وهو يؤكد أن الأزمة لم تعد مجرد تراجع في الرفاه، بل انحيازًا منظمًا في مستوى المعيشة تحت ضغط دخل لا يتحرك بالسرعة اللازمة

كذلك يربط إلهامي الميرغني بين هشاشة المعاشات واتساع مخاطر سوء التغذية والفقر، مستندًا إلى أرقام عن انتشار نقص التغذية واتساع الفجوة بين الدخول وكلفة الاحتياجات الأساسية أهمية هذا الربط أنه ينقل الملف من دائرة الحسابات المالية الضيقة إلى دائرة الأثر الاجتماعي المباشر حين تفشل المعاشات في تغطية الغذاء والدواء، فإن الدولة لا تكون قد قصرت في بند مالي فقط، بل تكون قد قصرت في حماية الحق في الحياة الكريمة

وفي المقابل لم تقدم الحكومة حتى الآن ما يشير إلى تغيير جوهري في طريقة إدارة هذا الملف أقصى ما يظهر في المصادر الرسمية هو تثبيت موعد الزيادة السنوية والإعلان عن حدود جديدة للمعاشات في يناير 2026. لكن هذه الإجراءات لا تمس أصل الخلل، لأنها لا تربط المعاش بكلفة معيشة فعلية، ولا تضع آلية تصحيح سريعة عند اندفاع الأسعار، ولا تنقل أصحاب المعاشات من هامش الحماية إلى مركزها ما يجري هو ترميم رقمي لأزمة تتوسع على الأرض

وأخيرًا لا يمكن فصل هذه الأزمة عن اختيار سياسي واضح يجعل الفئات الأضعف آخر من يحصل على التعويض وأول من يتحمل النتائج الحكومة تترك التضخم يأكل الدخول، ثم تقدم زيادات محدودة ومؤجلة، ثم تطلب من أصحاب المعاشات الصبر على دورة غلاء جديدة هذا المسار لا يعبر عن عجز عاجز، بل عن ترتيب أولويات يضع الانضباط المالي فوق الحماية الاجتماعية لذلك فإن أصل المشكلة ليس في قيمة معاش هنا أو طلب إحاطة هناك، بل في سياسة مستمرة تنقل عبء الأزمة إلى من لا يملكون إلا معاشًا ثابتًا يذوب شهرًا بعد شهرًا